

اليمن على أبواب انفصاليين الأول شرعي والثاني حوثي



هل كانت "المسيرة المليونية" في عدن المدعومة إماراتياً إعلاناً رسمياً للطلاق البائن بين السعودية والإمارات؟ وهل ستكون الحركة الحوثية هي الفائز الأكبر؟ وكيف؟

لا نُبالغ إذا قلنا أن المظاهرات "المليونية" التي انطلقت في قلب مدينة عدن تحت عنوان "الوفاء والتقدير لدولة الإمارات والدور الذي لعبته خلال الحرب في اليمن"، وبطلبٍ من المجلس الانتقالي المؤقت، ربّما كانت الإعلان شرعي الرسمي عن الطلاق البائن بين الشريكين في "التحالف العربي" الذي تُشكّل قبل ما يقرب من خمسة أعوام للقتال، من أجل إعادة الشرعية إلى اليمن، كما أنّها، أيّ المظاهرة، التي رُفِعَت خلالها إعلام الإمارات جنباً إلى جنب مع إعلام الدولة الجنوبية السابقة، وغابت عنها الإعلام السعودية كُلياً، ربّما كانت أيضاً تكريساً للانفصال، ومُحاولة لإضفاء شرعية أخرى عليه.

الخلافات بين الحليفين الرئيسيين في حرب اليمن، أيّ السعودية والإمارات، تتفاقم وتخرج إلى العلن، وتترجم إلى حربٍ بالإنابة بين القوّات المدعومة من قبلهما في عدن ومناطق أخرى في الجنوب.

استيلاء قوات الحزام الأمني المدعومة والمُسلّحة من قبل الإمارات على قصر المعاشيق، وجميع المراكز الأمنية والعسكرية في عدن يوم العاشر من شهر آب (أغسطس) الماضي، كان المَسَمار الأخير في نعش هذا التحالف، مثلما يرى الكثير من المُراقبين، حتى أن السيّد أحمد المسيري، وزير الداخلية في حكومة عبدربه منصور هادي، تحلّى بجُرعةٍ غير مسبوقة من الجُرأة والشجاعة عندما بارك للإمارات بهذا الانتصار، ووجّه انتقادات شرسة غير مسبوقة للحليف السعودي عندما اتّهمه "بالصّمت والتّخاذل لمُدّة أربعة أيّام أمام شريكهم في التحالف (الإمارات) وهو يذبحهم من الوريد إلى الوريد".

مُؤتمر الحوار في جدّة الذي دعت إلى عقده القيادة السعودية والتّأم بحُضور مُمثّلين عن المجلس الانتقالي وحكومة عبدربه، ومُمثّل عن دولة الإمارات، لم يتوصّل إلى أيّ حُلُول للأزمة في عدن وبيما ينزع فتيل التوتر فيها، وتردّت أنباء بأنّ مُمثّل الإمارات وأعضاء وفد المجلس الانتقالي الانفصالي رفضوا شروطًا سعوديّةً بإعادة تسليم قصر المعاشيق والمراكز الأمنية والعسكرية إلى الحكومة الشرعيّة كشرطٍ قبل توقيع أيّ اتّفاق للمُصالحة.

البيان السعودي الذي صدر مُنتصف اللّيلة قبل الماضية، ونقلته وكالة الأنباء الرسميّة "واس" عكّس غضبًا سعوديًّا غير مسبوق، لأنّه تضمّن رفضًا صريحًا لأيّ محاولة تُريد فرض واقع جديد بالقُوّة في عدن، وعبّر عن أسفه لـ "حُدوث فتنة بين الأشقّاء"، مُشدّدًا "على أن أيّ محاولة لزعزعة الاستقرار في اليمن بمثابة تهديد لأمن واستقرار المملكة".

الترجمة العمليّة لهذا البيان تعني أنّ المملكة ستتّخذ إجراءات عمليّة، وربّما عسكريّة، لإنهاء سيطرة المجلس الانتقالي وقوّاته على مدينة عدن ومُؤسّساتها، وإعادة هذه المدينة ومطارها ومُؤسّساتها إلى حكومة الرئيس هادي في حال فشل حوار جدّة في تحقيق هذا الهدف، ممّا يُعزّز احتمالات حُدوث مُواجهةٍ مُباشرةٍ بين القوّات السعوديّة والإماراتيّة.

جماعة الحوثي وحُلُفاؤها يُراقبون هذا الصّراع عن كثبٍ، وهم يفكرون أياديهم فرّجًا في الوقت نفسه، لأنّه يُحوّل الأنظار عنها، ويُخفّف الضّغوط عليها، وربّما يُؤدّي إلى تعزيز مكانتها ليس في الشمال، وإنّما بعض المناطق الجنوبيّة أيضًا.

ولعلّ اعتراف الولايات المتحدة بها، أيّ جماعة الحوثي وحُلُفائها، والإعلان رسميًّا من قبل إدارة الرئيس دونالد ترامب عن فتح حوارٍ رسميٍّ معها عبر دبلوماسيين أمريكيّين كطرفٍ رئيسيٍّ في الصّراع اليمنيّ لا يُمكن تجاهله في السّلم أو الحرب.

كيف سيتطوّر هذا الخلاف السعودي الإماراتي في الأسابيع والأشهر المقبلة فهذا أمرٌ لا يُمكن التنبؤ به، وما يُمكن قوله الآن، وعلى ضوء التطوّرات في عدن، أنّ شخ الانفصال اتّسع وبات من المصّعب جسره أو ترميمه، ونحن نتحدّث هُنا عن الانفصال بين الشريكين الرئيسين في التحالف المُتآكل أوّلاً، والانفصال الجنوبي عن اليمن بدعمٍ إماراتيٍّ.